

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الأربعاء ٢٨ رجب سنة ١٣٨٤ هـ . الموافق ٢ كانون الأول سنة ١٩٦٤ م . العدد ١٨٠٩

المفردات

صفحة	
١٧٥٨	نظام رقم (٦٥) لسنة ١٩٦٤ نظام علاوات ضباط سلاح الجو الملكي الأردني
١٧٦٠	الاتفاقيات
١٧٦٩	بروتوكول عن اجتماع اللجنة الأردنية اليوغوسلافية المشتركة
١٧٧٣	تعليمات تخصصات البعثات العلمية
١٧٧٧	قرار صادر بمقتضى المادة (٢٠) من ذيل قانون امتياز الكهرباء لمنطقة لواء عجلون



هكذا من أشعول

نحس محمد بن طرول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٨٠) من قانون القوات المسلحة الاردنية رقم (١١) لسنة ١٩٦٤

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٠ ،

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٥) لسنة ١٩٦٤

نظام عروض ضباط سلاح الجو الملكي الاردني

صادر بمقتضى المادة (١/٨٠) (د) من قانون القوات المسلحة الاردنية رقم (١١) لسنة ٦٤

المادة الاولى - يسمى هذا النظام (نظام علاوات ضباط سلاح الجو الملكي الاردني لسنة ١٩٦٤) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية - تعني العبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني والالفاظ الواردة بجانبها .

القائد العام	القائد العام للقوات المسلحة الاردنية .
قائد السلاح	قائد سلاح الجو الملكي الاردني
الضابط	كل شخص يحمل رتبة بارادة ملكية
	سامية كما تشمل لاغراض هذا النظام
	مرشحي الضباط في سلاح الجو الملكي الاردني .

السلاح سلاح الجو الملكي الاردني .

المادة الثالثة - تمنح علاوات فنية او مهنية الى ضباط سلاح الجو الملكي الاردني كما هو مبين ادناه بعد توصية قائد السلاح وموافقة القائد العام .

أ - الضباط الطيارون

كل طيار عند انتهاء التدريب المقرر له كطيار (مقاتل) و (نقل) او (هليكوبتر) سواء كان ذلك محليا ام في الخارج عندما يحصل على شعار جناح الطيران يعطى علاوة طيران شهرية كما هو مبين بادناه .

مرشح	{ ثلاثون ديناراً .
ملازم ثنائي	
ملازم اول	{ خمسة وثلاثون ديناراً .
رئيس	
رئيس اول	{ ثلاثون ديناراً .
مقدم	
عقيد فما فوق	

ب - ضباط المراقبة الجوية

كل ضابط عند انتهاء التدريب المقرر له كضابط مراقبة جوية سواء كان ذلك محليا ام في الخارج يعطى علاوة مراقبة جوية مقدارها اثنا عشر دينارا شهريا .

ج - ضباط السيطرة الجوية

كل ضابط عند انتهاء التدريب المقرر له كضابط سيطرة جوية سواء كان ذلك محليا ام في الخارج يعطى علاوة سيطرة جوية مقدارها خمسة عشر دينارا شهريا :

د - الضباط الفنيون

كل ضابط احتصل على شهادة الدرجة الاولى في مهنة براد طائرات يعطى علاوة شهرية مقدارها خمسة عشر دينارا .

هـ - ضباط المستودعات الفنية

كل ضابط عند انتهاء التدريب المقرر له كضابط مستودعات فنية سواء كان ذلك محليا ام في الخارج يعطى علاوة مستودعات فنية مقدارها سبعة دنانير شهريا .

و - يطبق على المهندسين من مختلف المهن ومن حملة الشهادات الجامعية او الدبلوم والذين يعملون في السلاح نظام العلاوات المعمول به في القوات المسلحة الاردنية .

ز - يلغى هذا النظام جميع الانظمة المعمول بها سابقا والتي تتعارض مع احكام هذا النظام .

١٩٦٤/١١/١٠

محمد بن طرول

وزير	وزير	وزير	وزير
الصحة	الاشغال العمامة	المالية	رئيس الوزراء
امين مجيد	سليم البخيت	هاشم الجيوسي	بهجت التلهوني
وزير الدفاع	وزير	وزير الشؤون	وزير
وزير المواصلات	الانشاء والتعمير	الاجتماعية والعمل	التربية والتعليم
نظام الشراي	كامل عي الدين	امين يونس الحسيني	بشير الصباغ
وزير	وزير	وزير	وزير
الداخلية	الخارجية	الاعلام	الاعلام
محمد نزال العرموطي	قناري طوقان		
وزير	وزير	وزير	وزير
الزراعة	الاقتصاد الوطني	رئاسة الوزراء	رئيس دولة لشؤون
خالد الحاج حسن	عادل الشايلا	احمد الاوزي	

هكذا من الأصول

الاتفاقيات

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٤٥) بتاريخ ١٠/٣١/١٩٦٤ المتضمن تصديق الاتفاقية رقم (٢٩) الخاصة بالسخرة او بالعمل الاجبارى المنبثقة عن المؤتمر العام لهيئة العمل الدولية بشكلها التالي :

الاتفاقية (٢٩)

الخاصة بالسخرة او بالعمل الاجبارى

—•—•—•—

المؤتمر العام لهيئة العمل الدولية . المتعقد بجنيف في دورته الرابعة عشرة في ١٠ حزيران (يونيو) سنة ١٩٣٠ بدعوة من مجلس ادارة مكتب العمل الدولي .
بما انه اعترم الاخذ ببعض المقترحات الخاصة بالسخرة او بالعمل الاجبارى . وهي الواردة في البند الأول من جدول اعمال هذه الدورة .

وبما انه قرر ان تصاغ هذه المقترحات في قالب اتفاقية دولية ، قد وافق في اليوم الثاني والعشرين من حزيران (يونيو) عام الف وتسعمائة وثلاثين على الاتفاقية التالية التي يمكن ان يطلق عليها اتفاقية السخرة لعام ١٩٣٠ ليصدق عليها اعضاء هيئة العمل الدولية وفقا لاحكام دستور هيئة العمل الدولية :

مادة (١)

١ - يتعهد كل عضو من اعضاء هيئة العمل الدولية يصدق على هذه الاتفاقية بتحريم استخدام السخرة او العمل الاجبارى بكافة صوره في اقصر وقت ممكن .

٢ - وتمشيا مع هذا التحريم فان الانهاء الى السخرة او العمل الاجبارى يجب ان يقتصر في خلال فترة الانتقال الى الأغراض العامة فقط كاجراء استثنائي يخضع للشروط والضمانات المنصوص عليها في المواد التالية بعد .

٣ - وبانقضاء مدة خمس سنوات تالية لبدا العمل بهذه الاتفاقية ؛ وعندما يعد مجلس ادارة مكتب العمل الدولي التقرير الذى نصت عليه المادة (٣١) المذكورة فيما بعد . سوف ينظر مجلس الادارة المذكور في امكان الغاء السخرة او العمل الاجبارى بجميع صوره وبدون فترة انتقال اخرى ، وفي ادراج هذا الموضوع ضمن جدول اعمال المؤتمر .

مادة (٢)

١ - فيما يتعلق بأغراض هذه الاتفاقية يقصد باصطلاح (السخرة او العمل الاجبارى) كل عمل او خدمة تؤخذ عنوة من أى شخص تحت التهديد بأية عقوبة ولم يتطوع هذا الشخص بأدائها بمحض اختياره .

٢ - الا انه فيما يتعلق بأغراض هذه الاتفاقية فان اصطلاح (السخرة او العمل الاجبارى) لا يتضمن :

أ - أى عمل او خدمة تطلب بموجب قوانين الخدمة العسكرية البحتة .

ب - أى عمل او خدمة تكون جزءا من الالتزامات المدنية الطبيعية للمواطنين في الدولة المتعنتة بالحكم الذاتي الكامل .

ج - أى عمل او خدمة تحم على أى شخص بناء على حكم قضائى بشرط ان يتخذ هذا العمل او الخدمة تحت اشراف سلطة عامة . وعلى الا يؤجر هذا الشخص لأفراد ، او شركات او اشخاص معنوية خاصة او يوضع تحت تصرفها .

د - أى عمل او خدمة تفرضها حالات الطوارئ كحالة الحرب او النكبات او ما يهدد بوقوعها مثل الحرائق او الفيضانات او المجاعات او الزلازل او الاوبئة العنيفة او الامراض الوبائية التي تنشئ في الحيوانات او غزات الحيوانات او الحشرات او آفات الخضروات ، وبصفة عامة اية حالة تهدد بقاء او رخاء السكان كلهم او بعضهم .

هـ - يمكن اعتبار الخدمات العامة المحلية البسيطة التي من ذلك النوع الذي يقوم به افراد المجتمع المحلي لصالحه المباشر . بمثابة التزامات مدنيه طبيعيه تفرض على اعضاء هذا المجتمع بشرط ان يكون لاعضاء المجتمع او لممثلهم المباشرين الحق في ان يستشاروا فيما يتعلق بمشروعية هذه الخدمات .

مادة (٣)

فما يتعلق بأغراض هذه الاتفاقية يقصد باصطلاح السلطات المختصة « اما سلطة الدولة الحاكمة او أعلى سلطة مركزية في الاراضي صاحبة الشأن .

مادة (٤)

١ - على السلطات المختصة ان لا تفرض او تسمح بفرض السخرة او العمل الاجبارى لمنفعة الافراد او الشركات او الاشخاص المعنوية الخاصة .

٢ - وحيثما تكون مثل هذه السخرة او العمل الاجبارى لصالح افراد او شركات او اشخاص معنوية خاصة قائمة في نفس التاريخ الذي يسجل فيه المدير العام لمكتب العمل الدولي تصديق احد الاعضاء على هذه الاتفاقية ، فان على هذا العضو ان يمنع كلية مثل هذه السخرة او العمل الاجبارى من التاريخ الذي يبدأ فيه سريان هذه الاتفاقية على العضو المذكور :

مادة (٥)

١ - يجب ان لا يستتبع اى امتياز بمنح للأفراد او الشركات او الاشخاص المعنوية الخاصة فرض اى من اشكال السخرة او العمل الاجبارى في انتاج جمع المنتجات التي يستخدمها او يتجر فيها مثل هؤلاء الافراد او الشركات او الاشخاص المعنوية الخاصة .

٢ - وحيثما يوجد امتياز ما يحتوي على احكام يكون من شأنها فرض مثل هذه السخرة او العمل الاجبارى ، يجب الغاء هذه الاحكام في اسرع وقت ممكن وذلك للتمشي مع احكام المادة (١) من هذه الاتفاقية :

مادة (٦)

على الموظفين الاداريين الرسميين حتى لو كان ضمن واجباتهم تشجيع السكان من هم تحت اشرافهم على الانخراط في بعض انواع العمل - ان لا يكرهوا السكان او الجماعات او الافراد او ايا من الاشخاص على العمل لحساب افراد او شركات او اشخاص معنوية خاصة :

مادة (٧)

- ١ - ليس للرؤساء الذين لا يزالون اعمالاً ادارية اقتضاء السخرة او العمل الاجباري .
- ٢ - الرؤساء الذين يمارسون اعمالاً ادارية يجوز لهم بتصريح من السلطات المختصة اقتضاء السخرة الاجبارية وفقاً لاحكام المادة (١٠) من هذه الاتفاقية .
- ٣ - ويجوز للرؤساء الشرعيين الذين لا يتقاضون اجرا ملاماً في صور اخرى ان يتفقوا بالخدمات الشخصية النظامية مع اتخاذ كل التدابير الضرورية لمنع اساءة استخدام ذلك .

مادة (٨)

- ١ - توكل مسئولية اي قرار خاص بالاتجاه الى السخرة او العمل الاجباري الى اعلی السلطات المدنية في الاقليم الذي يخصه الامر .
- ٢ - بيد انه يجوز لهذه السلطات ان تفوض السلطات المحلية العليا في الاتجاه الى السخرة او العمل الاجباري الذي لا يترتب عليه اخراج العمال من مكان اقامتهم ، كما يمكن لهذه السلطات ان تفوض السلطات المحلية العليا لمدى معينة وتطبقاً للشروط التي يمكن تضمينها في اللوائح المنصوص عليها في المادة ٢٣ من هذه الاتفاقية في الاتجاه الى السخرة والعمل الاجباري الذي يتضمن اخراج العمال من مكان اقامتهم العادي لغرض تسيير تحركات موظفي الادارة اثناء تأديتهم واجباتهم ومن اجل نقل المهام الحكومية .

مادة (٩)

باستثناء ماتضمنته المادة (١٠) من هذه الاتفاقية من احكام فانه يتعين على اي سلطة تختص بالاتجاه الى السخرة او العمل الاجباري ان تبدأ كد قبل تصميمها على الاتجاه او مثل هذا العمل من الآتي :

- أ - ان يكون للعمل الذي سيؤدي او الخدمة التي ستقدم - مصلحة مباشرة وهامة بالنسبة للمجتمع الذي يدعى لاداء العمل او الخدمة .
- ب - ان يكون للعمل او الخدمة ضرورة قائمة او وشيكة الوقوع .
- ج - ان يكون من المستحيل الحصول على عمل تطوعي لاداء العمل او تقديم الخدمة عن طريق عرض اجور وظروف عمل ليست بأقل سخاء من تلك السائدة في المنطقة التي يخصها الامر بالنسبة للاعمال او الخدمات المماثلة .
- د - ان لا يكون من شأن العمل او الخدمة المؤداة القاء عبء ثقيل على السكان الحاليين لتوافر الايدي العاملة ومقدرتها للقيام بهذا العمل .

- ١ - يجب العمل بخطوات متلاحقة على الغاء السخرة او العمل الاجباري الذي يفرض كضريبة وكذلك السخرة او العمل الاجباري الذي يلجأ اليه في اغراض تنفيذ مشروعات عامة بواسطة رؤساء يمارسون اختصاصات ادارية
- ٢ - الى ان يتم هذا الغاء ، وحينئذ يفرض السخرة او العمل الاجباري كضريبة ، وحينئذ يلجأ الى السخرة او العمل الاجباري في تنفيذ مشروعات عامة بواسطة رؤساء يمارسون اختصاصات ادارية يجب على السلطات المعنية التأكيد سلفاً من :

- أ - ان يكون للعمل الذي سيؤدي او الخدمة التي ستقدم مصلحة مباشرة وهامة بالنسبة للجماعة التي يطلب منها اداء هذا العمل او تلك الخدمة :

- ب - ان يكون للعمل او الخدمة ضرورة قائمة او وشيكة الوقوع .
- ج - ان لا يكون من شأن العمل او الخدمة القاء عبء ثقيل على السكان الحاليين لتوافر الايدي العاملة ومقدرتها على القيام بالعمل المذكور .
- د - ان لا يترتب على العمل او الخدمة اخراج العمال من مكان اقامتهم المعتادة .
- هـ - ان يجري تنفيذ العمل او تقديم الخدمة وفقاً لمتنصيات الدين والحياة الاجتماعية والزراعية .

مادة (١١)

- ١ - البالغون الاصحاء من الذكور المفروض الا تقل اعمارهم عن ١٨ سنة ولا تزيد على ٤٥ سنة هم وحدهم يمكن اخضاعهم لاعمال السخرة او العمل الاجباري ، وفيما عدا انواع العمل الواردة في المادة (١٠) من هذه الاتفاقية ، يجب التزام الحدود والشروط التالية :
- أ - حينئذ يكون ذلك ممكناً يستصدر اقرار سابق من طبيب تعينه الادارة بان الاشخاص محل الاختبار لا يشكون من اية امراض وبائية او معدية وانهم قادرون من الوجهة الجسدية على العمل المطلوب وتناسبهم الظروف التي سيفقد فيها .
- ب - اعفاء جهاز المدارس والتلاميذ والمدرسين وكذا الموظفين الاداريين بصفة عامة .
- ج - ان يستفي في كل جماعة ذلك العدد من البالغين ذوي القدرة الجسدية الذين لا غنى عنهم للحياة العائلية والاجتماعية .
- د - احترام الروابط الزوجية والعائلية .

- ٢ - فيما يتعلق باغراض الفقرة ج السابقة فان النظام المنصوص عليه في المادة ٢٣ من هذه الاتفاقية يحدد نسبة معينة من السكان المقيمين بصفة دائمة من البالغين وذوي القدرة الجسدية ممن يمكن اخضاعهم في اي وقت تعينه للسخرة او العمل الاجباري بشرط الا تتجاوز هذه النسبة في اية حالة ٢٥ ٪ من مجموع السكان ويجب ان تراعى السلطات المختصة في تحديد هذه النسبة كثافة السكان وتقدمهم الاجتماعي والطبيعي وفصول السنة ، وحالة الاعمال التي يجب ان يؤديها هؤلاء الاشخاص بأنفسهم في جهاتهم المحلية كما يجب ان تراعى بصفة عامة الضرورات الاقتصادية والاجتماعية للحياة العادية للمجتمع الذي يخصه الامر .

مادة (١٢)

- ١ - يجب الا تمتد اقصى مدة يمكن ان يؤخذ فيها اي شخص للسخرة او للعمل الاجباري بجميع انواعه في اية فترة متصلة مكونة من اثني عشر شهراً ، سبعة ايام بما فيها الوقت الذي يستغرقه في الذهاب الى مكان العمل والعودة منه .
- ٢ - يجب ان يزود كل شخص فرضت عليه السخرة او العمل الاجباري بشهادة تبين المدد التي اتمها في عمل كهذا .

مادة (١٣)

- ١ - تكون مدة ساعات العمل العادية لأي شخص يكلف بسخرة او بعمل اجباري مساوية لساعات العمل السائدة في حالة العمل الاختياري ويجزى عن ساعات العمل الزائدة على ساعات العمل الاعتيادية بنفس المعدلات السائدة للاجر الاضافي عن العمل الاختياري .
- ٢ - يمنع يوم راحة اسبوعية لجميع الاشخاص الذين يكلفون بسخرة او بعمل جبري من اي نوع على ان يتفق هذا اليوم بقدر الامكان مع يوم الراحة المحدد بالتقاليد او بالعرف في الاقاليم او المناطق التي يخصها الامر .

مادة (١٤)

- ١ - فيها عدا العمل الذي نصت عليه المادة ١٠ من هذه الاتفاقية ، يجب ان يحزى العمال نقداً على السخرة او العمل الاجباري بجميع انواعه وذلك بمعدلات لا تقل عن تلك السائدة في الاعمال المماثلة سواء في المنطقة التي يستخدم فيها العمال او في المنطقة التي يتم جميع العمال فيها .
- ٢ - وفي حالة العمل الذي يقتضيه رؤساء ممارستهم لاختصاصاتهم الادارية ، يجب العمل في اسرع وقت ممكن على ان تدفع عنه اجور بالشروط المنصوص عليها في الفقرة السابقة .
- ٣ - يجب ان تدفع الاجور الى كل عامل شخصياً وليس الى رئيس قبيلة او الى اية سلطة اخرى .
- ٤ - فيما يختص بطرق دفع الاجور تحسب الايام التي تنقضي في التوجه الى مكان العمل والعودة منه ضمن ايام العمل الفعلية .
- ٥ - لا تمنع هذه المادة منح العمال دفعات تكوين عادية كجزء من الاجور ويجب ان تكون هذه الدفعات التكوينية موازية في قيمتها على الاقل للمستقطع مقابلها . الا انه لا يجوز خصم اية استقطاعات من الاجور سواء لدفع الضرائب او كقابل لغذاء خاص او ملابس او سكن يقدم للعامل لغرض الاحتفاظ به في الحالة التي يصلح فيها لقيامه بعمله في ظروف استخدام خاصة اية كانت .

مادة (١٥)

- ١ - يجب ان يطبق في الاراضي التي يخضعها الأمر التشريع المعمول به حالياً او ماسوف يعمل به خاصا بتعويض العمال عن الاصابات او الامراض الناشئة عن العمل ، والذي ينص على تقديم تعويض للاشخاص الذين كان يعرفهم العمال المتوفون او العاجزون على الاشخاص الذين يكافون بالسخرة او العمل الاجباري على قدم المساواة مع العمال الذين يعملون باختيارهم .
- ٢ - وعلى اية حال يفرض على كل سلطة تستخدم اي عامل بالسخرة او بالاجباري ضمان معاش له اذا اصبح عاجزاً عن القيام بأود نفسه كلياً او جزئياً نتيجة الاصابة او المرض الناشئ عن عمله ، وان تتخذ الاجراءات المؤدية لضمان معاش كل الاشخاص الذين يعتمدون فعلياً عليه في حالة عجزه او موته بسبب العمل .

مادة (١٦)

- ١ - فيما عدا حالات الضرورة القصوى لا يجوز نقل الاشخاص المكلفين بسخرة او بعمل اجباري الى مناطق يختلف الى حد كبير جوها او غذائها اختلافاً كبيراً عما تعودوه ، ومن شأنه ان يعرض صحتهم للخطر .
- ٢ - لا يجوز باية حال السماح بنقل هؤلاء العمال الا اذا اتخذت بدقة جميع التدابير الخاصة بالصحة والسكن ، الضرورية لاقامة مثل هؤلاء العمال والحماية صحتهم .
- ٣ - واذا لم يكن هناك بد من نقل هؤلاء العمال ، فيجب اتخاذ الاجراءات المؤدية الى تعويضهم تدريجياً الظروف الجديدة من جهة الطعام والمناخ وترصية من الهيئات الصحية المختصة .
- ٤ - في الحالات التي يطلب فيها من هؤلاء العمال ان يقوموا بانتظام بأداء عمل لم يألفوه ، يجب ان يتخذوا الاجراءات بما يعودهم اياه وخاصة فيما يتعلق بتدريبهم وساعات عملهم وتهيئة فترات راحتهم وكل ما قد تقتضيه الضرورة من زيادة تحسين في واجباتهم .

مادة (١٧)

- قبل التصريح بالسخرة او العمل الاجباري في احوال الانشاء او الصيانة التي تستوجب بقاء العمال في العمل لمدة طويلة ، يجب على السلطات المختصة ان تتأكد :
- ١ - ان تكون قد اتخذت جميع الاجراءات الضرورية لحماية صحة العمال ولضمان الرعاية الطبية التي لا غنى عنها وخاصة :
 - أ - ان يتم فحص العمال طبياً قبل العمل ، وفي فترات محددة خلال مدة الخدمة .
 - ب - ان يكون هناك عدد مناسب من الموظفين الطبيين مع تزويدهم بما يلزمهم من مستلزمات وخدمات ومستشفيات ومعدات لمواجهة كل الاحتياجات
 - ج - ان تهيأ بقدر مرض الاشتراطات الصحية في اماكن العمل ومياه الشرب والغذاء والوقود وادوات الطهي وفي حالة الضرورة المسكن والملابس
 - ٢ - ان تتخذ ترتيبات معينة لضمان معيشة اسرة العامل وبصفة خاصة تيسير تحويل جزء من الاجور بطريقة مألوفة الى اسرته بناء على طلب العامل او بموافقة
 - ٣ - ان تكون رحلات العمال الى اماكن العمل وعودتهم منها على نفقة ومسئولية الادارة التي غايتها تسهيل مثل هذه الرحلة عن طريق الاستعانة الى اقصى حد ممكن بكل ما يكون متوافراً من وسائل النقل
 - ٤ - ان يعاد العامل الى موطنه الاصلي في حالة مرضه او اصابته بمحادث يؤدي الى عجزه عن العمل لفترة ما ، وذلك على نفقة الادارة .
 - ٥ - يجوز للعامل اذا انتهى فترة السخرة او العمل الاجباري ان يستمر في العمل باختياره دون ان يفقد في مدى عامين حقه في الرجوع الى موطنه الاصلي من غير ان يتكلف شيئاً .

مادة (١٨)

- ١ - يجب الغاء السخرة او العمل الاجباري الخاص بنقل الاشخاص او البضائع مثل اعمال الحمالين او النوتية في اقصر وقت ممكن ومع هذا فعل السلطات المختصة ان تصدر لوائح تحدد بنوع خاص :
- أ - ان يقتصر مثل هذا العمل على اغراض تيسير محركات الموظفين الاداريين الرسميين اثناء تأدية عملهم او نقل المهيات الحكومية او نقل الاشخاص غير الحكوميين في حالات الضرورة القصوى .
- ب - ان تقرر طبياً صلاحية العمال المستخدمين على هذا النحو العمل حينها يكون من المستطاع اجراء الكشف الطبي ، واذا تعلق ذلك فان الشخص الذي يستخدم مثل هؤلاء العمال يعد مسؤولاً عن تأكيد صلاحيتهم من الوجهة الجسدية وعن انهم ليسوا مصابين بامراض معدية .
- ج - ان تقرر اقصى حمولة يمكن هؤلاء العمال حملها :
- د - ان تحدد اقصى مسافة ينقلون اليها بعيداً عن منازلهم .
- هـ - ان يحدد اقصى عدد من الايام في مدى شهر او اية فترة اخرى يعاد خلالها العمال بما في ذلك الايام التي يستغرقونها في عودتهم الى مواطنهم .
- و - ان يحدد الاشخاص الذين يجوز لهم طلب اداء السخرة او العمل الاجباري الى اى مدى يمارسون هذا الحق .

٢ - على السلطات المختصة عند تحديد الحدود القصوى المبيّنة في الفقرات ج و د و هـ من البند السابق مراعاة جميع العوامل المناسبة بما في ذلك الاستعداد الطبيعي للسكان الذين تتناولهم التبعة وطبيعة الطرق التي يتحمّل عليهم ان يسافروا عبرها وكذلك الظروف المناخية .

٣ - كذلك يجب على السلطات المختصة ان تتخذ الترتيبات التي تكفل عدم تجاوز رحلة العمال اليومية العادية مسافة توازي يوم عمل عادي يتكون من ثمان ساعات ، ويجب ان يؤخذ في الاعتبار ليس فقط الحمل الذي يحمل . والمسافة التي تقطع ، بل ايضا حالة الطريق وفصل السنة وغير ذلك من العوامل الأخرى ، وانه في حالة ما يزيد ساعات الرحلة على ساعات يوم العمل العادي يجب مكافأتهم عنها بمعدلات اجور اعلى من المعدلات العادية .

مادة (١٩)

١ - على السلطات المختصة الا تسمح بالانجاء الى السخرة في الزراعة الاكوسيلة للوقاية من الجحاعة او العجز في المواد الغذائية ، على ان يكون ذلك دائما مشروطا ببقاء المواد الغذائية والمحاصيل الناتجة ملكا للبلاد او الجماعة التي انتجته .

٢ - حينما ينظم الانتاج على اساس جماعية بموجب القانون او العرف ، وحينما يبقى الانتاج او اية مكاسب ناجمة عن بيعه ملكا لهذه الجماعة ، لا يكون لهذه المادة اثر في تحال اعضاء الجماعة من وجوب القيام بالعمل المفروض عليهم .

مادة (٢٠)

يجب ان لا تتضمن التشريعات التي تنص على عقوبة جماعية بسبب مخالفة بعض الأفراد للقانون ، فرض السخرة او العمل الاجباري على الجميع كوسيلة قمع جماعية .

مادة (٢١)

لا يجوز ان تستخدم السخرة او العمل الاجباري في العمل تحت الارض بالمناجم .

مادة (٢٢)

يجب ان تتضمن التقارير السنوية للأعضاء الذين يصدقون على هذه الاتفاقية والمتفق على تقديمها لمكتب العدل الدولي ، وفقا لأحكام المادة ٢٢ من دستور هيئة العمل الدولية والخاصة بالاجراءات التي اتخذت لتنفيذ احكام هذه الاتفاقية ، معلومات وافية بقدر الامكان بالنسبة لكل اقليم يخصه الامر فيما يتعلق بالمدى الذي استعين به في ذلك الاقليم بالسخرة او العمل الاجباري وعن الاغراض التي استخدم فيها والامراض ومعدل الوفيات وساعات العمل وطرق دفع الاجور ومعدلات الاجور وكل المعلومات الأخرى المرتبطة بذلك .

مادة (٢٣)

١ - لتنفيذ احكام هذه الاتفاقية ، على السلطات المختصة ان تصدر لائحة كاملة ومعددة بأحكام استخدام السخرة او العمل الاجباري .

٢ - وتشمل هذه اللائحة بنوع خاص من القواعد ما يتيح لأي شخص يكلف بالسخرة او بالعمل الاجباري التقدم الى السلطات بكل الشكاوي المتصلة بشروط العمل وما يضمن فحص ومثل هذه الشكاوي ووضعها موضع الاعتبار .

مادة (٢٤)

يجب ان تتخذ في جميع الاحوال التدابير الكافية لضمان تطبيق اللوائح المنظمة لاعمال السخرة او العمل الاجباري بكل دقة سواء بعد واجبات ما يكون قائما من تفتيش العمل التي انشئت للتفتيش على العمل الاختياري بحيث تشمل التفتيش على اعمال السخرة او العمل الاجباري او باية وسيلة أخرى ملائمة - ويجب ان تتخذ الاجراءات ايضا لضمان ابلاغ هذه اللوائح جميع الاشخاص الذين يكلفون بمثل هذا العمل .

مادة (٢٥)

كل تكليف غير شرعي بالسخرة او بالعمل الاجباري يعد جريمة تستوجب العقوبة ويلتزم كل عضو يصدق على هذه الاتفاقية بضمان كون العقوبات التي يفرضها القانون كافية ومنفذة بكل دقة .

مادة (٢٦)

١ - يتعهد كل عضو من اعضاء هيئة العمل الدولية يصدق على هذه الاتفاقية ان يطبقها على الاراضي الخاضعة لسيادته او لاختصاصه او لحمايته او لولايته او لوصايته او لسلطته بالقدر الذي يحق له الارتباط بالالتزامات الخاصة بالشؤون الداخلية بيد انه اذا رغب العضو في الانتفاع بأحكام المادة ٣٥ من دستور هيئة العمل الدولية فانه يجب عليه ان يرفق بتصديقه اعلاما يذكر فيه :

أ - الأراضي التي يعتزم ان يطبق فيها احكام هذه الاتفاقية بأكملها بدون تعديل .

ب - الأراضي التي يعتزم ان يطبق فيها احكام هذه الاتفاقية معدلة مع بيان هذه التعديلات .

ج - الأراضي التي يحتفظ في قراره بالنسبة لها .

٢ - ويعتبر الاعلام المشار اليه كجزء مكمل للاتفاقية ولسه قوة مبرراتها ويباح لأي عضو ان يلغي كلياً او جزئياً باعلام لاحق التحفظات القائمة في الاعلام الأصلي طبقاً لنصوص الفقرات ب ، ج من هذه المادة .

مادة (٢٧)

ترسل وثائق التصديق الرسمية على هذه الاتفاقية الى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتولى تسجيلها طبقاً للاحكام الواردة في دستور هيئة العمل الدولية .

مادة (٢٨)

١ - لاتنزم هذه الاتفاقية سوى اعضاء هيئة العمل الدولية الذين يتم تسجيل تصديقهم عليها مكتب العمل الدولي .

٢ - وتصبح نافذة بعد اثني عشر شهرا من اليوم الذي يتم فيه تسجيل تصديق اثنين من الدول الاعضاء في هيئة العمل الدولية لدى المدير العام .

٣ - وتسمى - فيما بعد - بالنسبة لأي عضو بعد مضي اثني عشر شهرا من تاريخ تسجيل تصديقه عليها .

مادة (٢٩)

عقب تسجيل تصديق اثنين من اعضاء هيئة العمل الدولية على هذه الاتفاقية لدى مكتب العمل الدولي ، يقوم المدير العام لمكتب العمل الدولي باخطار كل اعضاء هيئة العمل الدولية بذلك ، كما يجب عليه ان يخطرهم بتسجيل التصديقات التي ترد له بعد ذلك من باقي اعضاء الهيئة .

هكذا من الأعمال

ولذلك فقد وافق الفريقان على التوصية هذه الجهات المعنية لتسهيل توسيع مدى هذه الخدمات وبصورة خاصة للنظر في امكانيات اشراك منظمات يوغوسلافية في تنفيذ المشاريع الانمائية في الاردن شريطة ان تكون اسعار هذه المنظمات منافسة .

المادة (٥)

يصبح هذا البروتوكول نافذ المفعول لدى موافقة الحكومتين عليه ويطبق اعتبارا من تاريخ توقيعه ويحل محل بروتوكول الثامن عشر من تشرين الاول سنة ١٩٦٢ .

تقد في بلغراد في السابع والعشرين من شهر تشرين اول سنة ١٩٦٤ ، على نسختين أصليتين باللغة الانكليزية كلتا هما بذات القوة .

عن

الوفد الاردني في اللجنة المختلطة

عادل الشمايلة

عن

الوفد اليوغوسلافي في اللجنة المختلطة

فاصل عجا

بلغراد ٢٧ تشرين اول عام ١٩٦٤

معالي السيد عادل الشمايله

رئيس الوفد الاردني في اللجنة المشتركة

صاحب المعالي :

لي الشرف ان اثبت لمعاليكم فيما يلي انه في الاجتماع الاخير للجنة المشتركة اليوغوسلافية الاردنية قد تم التوصل الى التفاهم التالي :

مع الاخذ بعين الاعتبار الحقيقة بان الحساب المنصوص عليه في المادة (١) من الترتيب المقود بين البنك اليوغوسلافي للتجارة الاجنبية / بلغراد وشركة مناجم الفوسفات الاردنية / عمان في ١٨ تشرين اول ١٩٦٢ ، يبين ان رسيدا فائضا لصالح شركة مناجم الفوسفات الاردنية ، لذلك فقد وافق الفريق اليوغوسلافي في اللجنة المشتركة على التوصية للجهات المختصة بناء على رغبة الفريق الاردني بالموافقة على تحويل ما مقداره (٣٥٠) الف جنيه استرليني كحد اعل لحساب شركة مناجم الفوسفات الاردنية لدى الجمهورية العربية المتحدة ، على ان يجري حسنها من الحساب اليوغوسلافي شريطة حصول الفريق الاردني على موافقة الجهات المسؤولة في الجمهورية العربية المتحدة .

وسينظر الفريق اليوغوسلافي بعين الاعتبار في زيادة المبلغ المذكور اعلاه اذا طلب منه ذلك الفريق الاردني .

لقد اكد الفريق اليوغوسلافي في اللجنة المشتركة بان الخطوات المناسبة وحسب استطاعتها ستتخذ من قبل الجهات اليوغوسلافية ، لتسهيل تنفيذ المقود التي تم ابرامها بشأن الصادرات اليوغوسلافية الى الاردن .

اغدو ممثنا لتسلم معاليكم للتفاهم المبين اعلاه .
وتفضلوا معاليكم بقبول تأكيداتي المجددة لامي احترامامي .

فاصل عجا

رئيس الوفد اليوغوسلافي في اللجنة المشتركة

بلغراد ٢٧ تشرين اول عام ١٩٦٤

معالي السيد فاضل خيجا

رئيس الوفد اليوغوسلافي في اللجنة المشتركة

صاحب المعالي :

لي الشرف ان اؤكد استلامي لكتابكم المورخ في هذا اليوم والذي يقرأ كالتالي :

هـ لي الشرف ان اثبت لمعاليكم فيما يلي انه في الاجتماع الاخير للجنة المشتركة اليوغوسلافية الاردنية قد تم التوصل الى التفاهم التالي :

مع الاخذ بعين الاعتبار الحقيقة بان الحساب المنصوص عليه في المادة (١) من الترتيب المعقود بين البنك اليوغسلافي للتجارة الاجنبية / بلغراد وشركة مناجم الفوسفات الاردنية / عمان في ١٨ تشرين اول ١٩٦٢ ، بين ان رصيذا فائضا لصالح شركة مناجم الفوسفات الاردنية ، لذلك فقد وافق الفريق اليوغسلافي في اللجنة المشتركة على التوصية للجهات المختصة ببناء على رغبة الفريق الاردني بالموافقة على تحويل ما مقداره (٣٥٠) الف جنيه استرليني كحد اعلى لحساب شركة مناجم الفوسفات الاردنية لدى الجمهورية العربية المتحدة ، على ان يجري حسمها من الحساب اليوغسلافي شريطة حصول الفريق الاردني على موافقة الجهات المسؤولة في الجمهورية العربية المتحدة .

وسينظر الفريق اليوغسلافي بعين الاعتبار في زيادة المبلغ المذكور اعلاه اذا طلب منه الفريق الاردني .

لقد اكد الفريق اليوغسلافي في اللجنة المشتركة بان الخطوات المناسبة وحسب استطاعتها ستتخذ من قبل الجهات اليوغسلافية ، لتسهيل تنفيذ العقود التي تم ابرامها بشأن الصادرات اليوغسلافية الى الاردن .

اغدوممتنا لتسلم تثبيت معاليكم التفاهم المبين اعلاه .

وتفضلوا معاليكم بقبول تأكيداتي المجددة لأسمى احترامي .

ويسرني ان اثبت بأنني موافق على ماسلف بيانه .

وتفضلوا معاليكم بقبول تأكيداتي المجددة لأسمى احترامي

عادل الشمايله

رئيس الوفد الاردني في اللجنة المشتركة

وافق دولة رئيس الوزراء على تعليمات مخصصات البعثات رقم (١) للعام ١٩٦٤/٩٦٥ بشكلها التالي : -

تعليمات مخصصات البعثات العلمية

رقم (١) للعام ١٩٦٥/٦٤

صادرة بمقتضى المادة ٢٤/أ من نظام البعثات العلمية رقم (١٥) سنة ١٩٦٠



المادة ١ - تشمل هذه التعليمات مبعوثي جميع الوزارات والدوائر التي توفد هؤلاء المبعوثين للدراسة في خارج المملكة وداخلها على حساب الخزينة الأردنية .

المادة ٢ - أخذت اللجنة عند تقدير المخصصات الأمور التالية بعين الاعتبار :

- أ - مكان الدراسة ومستوى المعيشة فيه .
 - ب - مستوى الدراسة .
 - ج - مدة الدراسة .
 - د - صفة المعهد من حيث انه داخلي او خارجي .
- وبعد دراسة الاعتبارات المدرجة اعلاه تقرر اللجنة الفئات التالية للمخصصات / -

المادة ٣ - الجمهورية العربية المتحدة :

أ - الجامعات والمعاهد في الجمهورية العربية المتحدة - يدفع للطالب الموفد لهذه الجامعات او الكليات كطالب خارجي ما يلي : -

- ١ . أجور السفر المقررة بالطائرة ذهاباً وإياباً مرة واحدة في السنة حسب فواتير شركات الطيران في حدها الأدنى .
- ٢ . عشرين ديناراً شهرياً بدل تكاليف المعيشة منذ ابتداء السنة الدراسية حتى نهايتها .
- ٣ . رسوم الجامعة المقررة .
- ٤ . اثمان الكتب بمعدل خمسة عشر ديناراً سنوياً للمبعوث في الاقسام الأدبية والاقسام العلمية .

ب - المعاهد الداخلية : -

يدفع للطالب الموفد الى هذه المعاهد : -

- ١ . أجور السفر المقررة بالطائرة ذهاباً وإياباً مرة واحدة في السنة حسب فواتير شركات الطيران في حدها الأدنى .
- ٢ . تسعة ذنانير شهرياً للطالب الذي أكل شهادة الدراسة الثانوية الأردنية او ما هو أعلى منها اذا كان يدرس في معهد داخلي حال مثال ذلك المعهد العالي للتربية الرياضية للمعلمين ، وللطالب الذي لم يكمل الدراسة الثانوية الأردنية ويدرس في معهد داخلي مثل ذلك - المعهد المتوسط للتربية الرياضية .

- ٣ - ثمان الكتب وأجور التنقلات الداخلية بمعدل عشرين ديناراً سنوياً للطلاب الواحد أو الطالبة الواحدة في هذه المعاهد .
- ٤ - صرف مبلغ خمسة عشر ديناراً للطلاب الواحد أو الطالبة الواحدة من طلاب البعثات الرياضية بدل ثمن الملابس الرياضية عن كل سنة دراسية .
- ٥ - رسوم الدراسة المقررة للمعهد بموجب الأوصالات الرسمية للمعهد .
- ٦ - في حالة عدم وجود أماكن داخلية لطلاب البعثات بموجب شهادة من المعهد ومرفقة بكتاب من المستشار الثقافي ، يسمح لهم بالسكن خارج المعهد وتدفع لهم المخصصات كما جاء في الفقرة (١) من المادة (٣) فقط بقرار من لجنة البعثات .

المادة ٤ - الجمهورية العربية السورية :

يدفع للطلاب الموفد في بعثة الى الجامعات السورية كما يدفع للطلاب في الجامعات المصرية على ان تكون أجور السفر برأ ولمرة واحدة ذهاباً وإياباً في كل سنة ولا يدفع عن المبعوث بدل رسوم شهادة التخرج .

المادة ٥ - الجمهورية العراقية :

- أ - يدفع للطلاب الموفد في بعثة الى الجامعات والمعاهد العراقية خمسة وعشرون ديناراً شهرياً بدل تكاليف المعيشة والسكن على ان يكون السفر برأ ولمرة واحدة في السنة ذهاباً وإياباً اما بقية المصاريف فتدفع له كما يدفع للطلاب في الجامعات المصرية ويسمح للطالبات بالسفر جواً مرة واحدة في السنة ذهاباً وإياباً حسب فواتير شركات الطيران في حدها الأدنى اذا وافقت الوزارة .
- ب - ١ - يدفع للطلاب الموفد في بعثة على حساب الحكومة العراقية وارتبط بعقد مع الحكومة الاردنية خمسة دنانير في الشهر خلال اشهر الدراسة كمنحة جزئية من مخصصات وزارة التربية بموجب قرار من لجنة البعثات العامة شريطة ان يكون موضوع تخصصه من المواضيع التي يعود بعدها للتدريس في معاهد او مدارس وزارة التربية والتعليم .
- ٢ - الحكومة الاردنية غير مكلفة بدفع اجور سفر المبعوث الى بغداد ذهاباً وإياباً .

المادة ٦ - لبنان :

- أ - تسدد نفقات الطالب وطالبة البعثة في الجامعة الامريكية وكلية بيروت للبنات حسب فواتير الجامعة او الكلية متضمنة رسوم الدراسة ورسوم المختبرات والسكن والاعاشة وأثمان الكتب والرسوم الادارية وغيرها من النفقات التي تبينها الفاتورة .
- ب - اجور السفر برأ المبينة في فاتورة الجامعة او الكلية ويشمل ذلك فترات العطل التي تعطلها الجامعة او كلية البنات خلال العام الدراسي اذا زادت العطلة الواحدة عن اربعة ايام .
- ج - مائة ليرة لبنانية في الشهر للطلاب الواحد او الطالبة الواحدة كنفقات جيب خلال اشهر الدراسة في العام الدراسي .
- د - اذا لم يعد الطالب او الطالبة خلال احدى العطل المشار اليها في الفقرة (ب) ولم يدفع له او لها اجور السفر فيصرف له او لها ست ليرات لبنانية في اليوم الواحد طوال مدة العطلة على ان يرد كتاب من الملحق الثقافي الاردني في بيروت ينسب فيه الموافقة على ذلك .

المادة ٧ - بريطانيا :

- أ - يدفع للطلاب الواحد الموفد في بعثة دراسية الى الجامعات البريطانية مبلغ اربعين ديناراً في الشهر كنفقات السكن والطعام والملابس لمدة اثني عشر شهراً .
- ب - اجور السفر المقرره بالطائرة لمرة واحدة ذهاباً وإياباً طوال مدة الدراسة ويجوز ان يعود المبعوث في عطلة الصيف على حسابه الخاص بعد موافقة الوزارة المختصة .
- ج - خمسة وعشرون ديناراً سنوياً كأثمان الكتب والوازم المدرسية .
- د - رسوم الجامعة المقررة بما في ذلك رسوم المختبرات حسب شهادة الجامعة سنوياً الا اذا قسام المجلس الثقافي البريطاني في عمان بتسديد اجور السفر والرسوم الدراسية للمبعوث الذي يدرس على حساب البعثات المشتركة .

المادة ٨ - ألمانيا :

- يدفع للطلاب الموفد في بعثة دراسية الى الجامعات الألمانية ما يلي : -
- أ - ثلاثون ديناراً شهرياً كمخصصات لطلاب الواحد لمدة اثني عشر شهراً في السنة اذا لم يعد المبعوث الى الاردن بطلب من الوزارة المختصة خلال السنة .
- ب - خمسة وعشرون ديناراً سنوياً كأثمان الكتب والوازم المدرسية .
- ج - اجور السفر المقررة بالطائرة وفق فواتير شركات الطيران في حدها الأدنى ولمرة واحدة ذهاباً وإياباً طيلة مدة الدراسة ويجوز ان يعود المبعوث في العطلة الصيفية على حسابه الخاص اذا وافقت الوزارة المعنية .
- د - رسوم الجامعات المقررة بما فيها رسوم المختبرات حسب شهادة الجامعة

المادة ٩ - تركيا :

- يدفع للطلاب الموفد في بعثة دراسية الى الجامعات في تركيا ما يلي . -
- أ - عشرون ديناراً كمخصصات شهرية للطلاب الواحد منذ ابتداء السنة الدراسية حتى نهايتها .
- ب - اجور السفر برأ ذهاباً وإياباً مرة واحدة في السنة .
- ج - ثمان الكتب بمعدل خمسة عشر ديناراً سنوياً للطلاب في القسم الادبي وعشرين ديناراً للطلاب الواحد في القسم العلمي .
- د - رسوم الجامعة المقررة حسب شهادة الجامعة .

المادة ١٠ - الجامعة الاردنية :

- أ - يدفع للطلاب الاردني الجنسية الموفد في بعثة الى الجامعة الاردنية مبلغ عشرين ديناراً شهرياً بدل تكاليف المعيشة والسكن من بدء السنة الدراسية حتى بداية العطلة الصيفية .
- ب - يدفع للمبعوث الواحد مبلغ خمسة عشر ديناراً سنوياً بدل ثمان الكتب .
- ج - تسدد الرسوم الدراسية المقررة بموجب فاتورة الجامعة مصدقة من المسؤول وموقعة من كل مبعوث ازاء اسمه .
- د - لا يدفع للمبعوث او المبعوثة في الجامعة الاردنية بدل اجور سفر .

هكذا من الشاهد

المادة ١١ - إيطاليا

يدفع للمبعوث في الجامعات والمعاهد الإيطالية ما يلي . -

- أ - ثلاثين ديناراً شهرياً بدل تكاليف المعيشة والسكن والملابس ولمدة اثني عشر شهراً كل سنة .
- ب - اجور السفر المقررة بالطائرة اربعة واحدة ذهاباً واياباً طوال مدة الدراسة ويجوز ان يعود المبعوث في عطلة الصيف على حسابه الخاص بعد موافقة الوزارة المختصة .
- ج - خمسة وعشرون ديناراً سنوياً كأثمان الكتب والوازم المدرسية .
- د - رسوم الجامعة المقررة حسب شهادة الجامعة مترجمة ومصدقة من السفارة الاردنية في إيطاليا .

المادة ١٢ - تسدد نفقات المبعوثين على نفقة وزارة التربية والتعليم الى المركز الاقليمي في بيروت لتدريب كبار موظفي التربية والتعليم في البلاد العربية من تخصصات البعثات العلمية في موازنتها بموجب كشف حساب يقدمه المركز المذكور .

المادة ١٣ - اذا قدمت إحدى الدول الصديقة مساعدة مالية بوساطة الحكومة لاي طالب اردني على حساب الخزينة الاردنية فان قيمة هذه المساعدة تحسم من المخصصات المستحقة :

المادة ١٤ - على جميع الوزارات المختصة ان تنقيد بهذه التعاليم :

المادة ١٥ - يترك للطالب الخيار في تحويل مخصصاته باسمه الى البنك او تفويض احد الاشخاص في تسليم المخصصات المستحقة له عند عدم وجود مستشار او ملحق ثقافي في مكان الدراسة .

المادة ١٦ - اذا حدثت حالات خاصة لم تنص عليها هذه التعليمات تعرض على لجنة البعثات لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

المادة ١٧ - اذا تعذر السفر برا لظروف استثنائية خاصة يمكن اجازة السفر بالطريق الجوي بعد موافقة وزير التربية والتعليم المسبقة بوصفه رئيساً للجنة البعثات العامة .

المادة ١٨ - على كل محاسب في الوزارات المعنية ان يحتفظ بسجلات خاصة لمبعوثي الوزارة التي يعمل فيها لبيان جميع المبالغ التي تنفقها الخزينة الاردنية على كل مبعوث ، وان تكون هذه السجلات واضحة ودقيقة يسهل تدقيقها بسرعة .

المادة ١٩ - تعتبر هذه التعليمات نافذة المفعول اعتباراً من مطلع العام الدراسي الحالي واعتباراً من افتتاح الجامعات والمعاهد في البلاد العربية ، يعمل بها بعد موافقة دولة رئيس الوزراء الانمخ عليها والى بدء المعطاة الصغية فيها بحيث لا تزيد على ٩ اشهر .

اما بالنسبة الى المبعوثين في معاهد التربية الرياضية في الجمهورية العربية المتحدة فيجوز زيادة المدة حتى عشرة اشهر فقط بقرار من لجنة البعثات العامة استناداً على كتاب من المستشار الثقافي الاردني في القاهرة .

قرار

صادر بمقتضى المادة (٢٠) من ذيل قانون امتياز الكهر باء لمنطقة اواء عجلون رقم (١) لسنة ١٩٦١

بالاستناد الى الصلاحية المخولة الي بموجب القانون المشار اليه اعلاه ، وبناء على تنسيب مالي وزير الاقتصاد الوطني ، اقرر ما يلي : -

اعتباراً من ١٩٦٤/١٠/١ وحتى اشعار آخر يستمر العمل بالتعريفة التي تضمنتها قراري السابق المذكور في الصيغة (١١٥٠) من عدد الجريدة الرسمية رقم (١٦٤٠) الصادر بتاريخ ١٩٦٢/١٠/١ .

١٨ / ١١ / ١٩٦٤

رئيس الوزراء

بجيت القانولي

